

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9347

الأربعاء، 14 حزيران/يونيه 2023، الساعة 12/40

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا إكوادور السيد بيريس لوس ألبانيا السيد خوجة البرازيل السيد دي ألميدا فيليو سويسرا السيد هاوري الصين السيد جانغ جون غابون السيد إمونغولت غانا السيدة أوبونغ - نتيري فرنسا السيد دو ريفيير مالطة السيدة فرازير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي موزمبيق السيدة كومواني الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورانتس اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-16853 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 12/40

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في

البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/427 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يسر دولة الإمارات العربية المتحدة أن تقدم مشروع القرار هذا إلى المجلس اليوم بالاشتراك مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. إن ميثاق الأمم المتحدة يجسد تصميمنا الجماعي على صون السلام والأمن الدوليين؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، يؤكد على الحاجة إلى ممارسة التسامح والتعايش السلمي.

وسيصوت أعضاء مجلس الأمن اليوم على مشروع قرار يؤكد من جديد الالتزام بالنهوض بالبادئ العالمية للتسامح والتعايش السلمي. وكما يوضح النص فإن تلك المبادئ، إلى جانب حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ليست مصالح متنافسة؛ بل هي مصالح يعزز كل منها الآخر. وينبغي تعزيزها وتنفيذها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

إن الأسباب الجذرية للنزاع، في الماضي والحاضر، متعددة الأوجه؛ بيد أننا ما زلنا نرى عوامل مشتركة مضاعفة للأخطار تدفع إلى اندلاع النزاع وتصعيده وتكراره في كافة أطراف الملفات المدرجة في جدول أعمال المجلس. إن خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف يوجب التوترات ويؤجج المظالم، مما يجعل بالانزلاق إلى النزاع في

بعض الأحيان. ويتم استغلال وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية والرقمية للتحريض على الكراهية من خلال إنشاء غرف صدى ونشر المعلومات المغلوطة والمضللة. وفي حالات النزاع، تغذي نفس تلك العوامل المضاعفة للخطر الإيديولوجيات اللاإنسانية التي تقسد عمليات السلام وتحفز الاضطهاد الجنساني وإيذاء الأقليات الدينية والعقائدية.

لا تتلاشى تلك التحيزات الطويلة الأمد ببساطة بمجرد توقف القتال. فعندما تترك الأيديولوجيات العنصرية والمطرقة دون معالجة، تنتقل تلك الكراهية عبر الأجيال، مما يمهد الطريق لدورة النزاع لكي تترسخ. ويتخذ مشروع القرار هذا خطوات ملموسة للتصدي لخطاب الكراهية والعنصرية والتطرف الذي يهدد السلام والأمن. وهو يشجع جميع الجهات المعنية الرئيسية على التحدث علناً ضد خطاب الكراهية ومن أجل تعزيز التسامح. ويسلم مشروع القرار بالدور الهام للمرأة والشباب والحوار بين الأديان، ويحثّ الدول على إشراك المجتمعات المحلية والأقليات الدينية والعرقية والمجتمع المدني وتمكينها. كما أنه يوفر إبلاغاً منتظماً لضمان إطلاع المجلس بصورة جيدة كي يستجيب للتهديدات الناشئة.

ومن خلال تلك التدابير، يهدف مشروع القرار إلى النهوض بنهج كلي لتعزيز السلام وبناء القدرة على الصمود في وجه النزاعات. ونأمل أن يبعث الدعم الكامل من المجلس برسالة موحدة اليوم مفادها أن قيم التسامح والتعايش السلمي هي الأساس الذي يجب أن يبنى عليه السلام الدائم. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن النهوض بتلك القيم. إن المسؤولية الرسمية للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين تتطلب منا أن نستجيب بشكل استباقي للتحديات والتهديدات الجديدة عند ظهورها. ومشروع القرار هذا يتخذ تلك الخطوة اليوم. وأود أن أعرب عن بالغ تقديرنا للنهج البناء والمشاركة القيمة من جانب أعضاء المجلس طوال عملية المفاوضات، مما جعل النص أقوى، ولهذه الخطوة الأولى التي اتخذها اليوم من أجل أن يتبع مجلس الأمن نهجاً شاملاً لمعالجة المسائل التي أبرزها مشروع القرار.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزمبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2686 (2023). وأعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع الوفود التي شاركت بشكل بناء في إعداد هذا القرار الهام (القرار 2686 (2023)). وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تشارك الإمارات العربية المتحدة في تقديم هذا القرار التاريخي في مجلس الأمن. إن القرار الذي اتخذته المجلس اليوم لتوّه يقوم بثلاثة أشياء:

أولاً، يتناول بصورة مباشرة ولأول مرة التمييز والاضطهاد اللذين تواجههما مجموعات الأقليات في أوضاع النزاع. وكما ناقشنا للتو (انظر S/PV.9346)، فإن ذلك يشمل الأقليات الدينية - مثل الإيزيديين في العراق، والروهينغيا في ميانمار، والبهائيين في مناطق سيطرة الحوثيين باليمن.

ثانياً، يعالج مشكلة التحريض في النزاعات المتنامية، بما في ذلك المعلومات المغلوطة والمضللة. لقد كان الأمين العام واضحاً جداً اليوم بأن هذه مشكلة متنامية. ويشجع هذا القرار الأمم المتحدة على تفحص الأجواء ورصد تلك المخاطر على نحو أفضل، ويطلب إلى الأمين العام أن ينبه المجلس عندما يعتقد أن المجلس يجب أن يتصرف.

وثالثاً، يشجع منظومة الأمم المتحدة على تعزيز مشاركتها مع المجتمعات المحلية الشعبية والمنظمين لمنع نشوب النزاعات والتوسط فيها وحلها. يجب على النساء والشباب والزعماء من مجموعة واسعة من المجتمعات أن يكونوا في صميم مواجهة هذه التحديات.

ومن الأهمية بمكان أن هذا القرار يركز على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحديداً الحق في حرية التعبير. وتوضح الصياغة المتأنيّة أن جميع الجهود الرامية إلى التصدي لأعمال التحريض

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بعد إمعان التفكير، قررت فرنسا أن تصوت مؤيدة لمشروع القرار S/2023/427 المعروض علينا اليوم. غير أنني أود أن أقدم بعض التوضيحات.

إن الأخوة والتسامح قيمتان مهمتان؛ لكنهما أيضاً مفهومان غامضان يخضعان في بعض الأحيان لتفسيرات متناقضة. ولهذا السبب تأمل فرنسا في أن يركز مجلس الأمن، في سياق ولايته، على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وجميع الاتفاقيات المتعلقة بضمان حقوق الإنسان.

ويجب أن تكون الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان - بوضوح شديد - المكانين اللذين تناقش فيهما الأخوة والتسامح. وفي ذلك الصدد، ترحّب فرنسا بالتزام مشروع القرار المعروض علينا بذلك المنطق. وبالمثل، فليس مجلس الأمن مكاناً للمسائل الدينية مهما بلغت أهميتها. ولا ينبغي له تناولها ما لم تُحترم حرية التعبير احتراماً كاملاً.

وتأسف فرنسا لأن مشروع القرار انتقائي وضعيف للغاية بشأن العديد من المسائل: حرية التعبير بجميع أشكالها، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وقضايا التوجه الجنسي والهوية الجنسية، ومفهوم التطرف الذي يحتمل أن يكون واسعاً جداً.

وستواصل فرنسا نشاطها بشأن هذه المسائل في جميع المحافل ذات الصلة. وستعارض فرنسا أي جهود ترمي إلى إدخال مسائل إلى مجلس الأمن لا تنتمي إليه. وستسعى إلى ضمان أن يتمكن المجلس من المضي قدماً بشكل ملموس وعملي في حل النزاعات وتعزيز السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة

وعلاوة على ذلك، عملت سويسرا، طوال المفاوضات، على ضمان أن تجسد جميع الإشارات إلى حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أعلى وأحدث المعايير التي أرستها قرارات مجلس الأمن. ونأسف لعدم الإبقاء على بعض المقترحات وندعو إلى عدم التشكيك في التقدم المحرز في السنوات الأخيرة بشأن الإطار القانوني الدولي والصياغة المتفق عليها بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

وأخيراً، نكرر التأكيد على أهمية التصدي للتمييز بجميع أشكاله. وندعو جميع الدول إلى احترام الالتزام بعدم التمييز وتعزيز التزامها بإقامة مجتمع يكون فيه الجميع أحراراً ومتساوين أمام القانون ولا يتخلف فيه أحد عن الركب، بمن في ذلك المتأثرون بأشكال التمييز المتداخلة أو المتعددة.

ونرى أنه سيتم تفسير هذا القرار وتنفيذه بروح الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن سياسة الولايات المتحدة، كونها تدافع عن حرية التعبير والدين أو المعتقد، تتمثل في دعم حماية حقوق الإنسان بوصفها مبدأ أساسياً للسلام والأمن الدوليين، ونرى الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية أساسية للمهمة التي تؤديها الأمم المتحدة ولعلنا معا هنا في مجلس الأمن. فالأخوة الإنسانية، على حد تعبير الرئيس بايدن، يمكن أن تبني "عالمنا أفضل يدعم حقوق الإنسان العالمية، وينهض بكل إنسان، ويعزز السلام والأمن للجميع".

ونقدر أن هذه الجلسة اليوم والتصويت على القرار 2686 (2023) يجريان في سياق عالمي أوسع تتعرض فيه الحقوق والحريات الأساسية للاعتداء أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك من قبل الحكومات التي تسعى إلى انتهاك تلك الحقوق تحت غطاء "مكافحة التطرف". ومن الأولويات القصوى للولايات المتحدة بشأن هذا القرار ألا يبدو أن المجلس يمنح ترخيصاً للدول لقمع الآراء المعارضة بذريعة "مكافحة التطرف" أو الحفاظ على السلام أو الوثام المجتمعي.

والتطرف في حالات النزاع يجب أن تفعل ذلك بطريقة تمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتؤكد من جديد أنه يجب على جميع الدول احترام وحماية حقوق وحريات جميع الأفراد. وهذا هو الأساس الوطيد - ويجب أن يظل كذلك - لجميع جهودنا للتصدي لهذه التحديات الهامة. **السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** نشكر سويسرا الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة على جهودهما للتوصل إلى نص يحظى بقبول الجميع.

تسلم سويسرا بأن خطاب الكراهية والتمييز والتعصب والتطرف العنيف جوانب هامة في سياق النزاعات ومنع نشوبها. وبروح من التوافق وتوافق الآراء، صوتنا لصالح القرار 2686 (2023). ومع ذلك، نود أن نعرض النقاط التالية لتوضيح موقفنا.

تدين سويسرا جميع أشكال التمييز والتعصب والتحريض على الكراهية أو العنف. وفي الوقت نفسه، تولي سويسرا أهمية قصوى لاحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير، سواء على الإنترنت أو خارجه. فحرية التعبير - وهي أولوية في سياسة سويسرا الخارجية بشأن حقوق الإنسان - هي حجر الزاوية في أي مجتمع تعددي وشامل. وندافع بحزم عن الموقف القائل بأنه يجب على الدول أن تضمن إمكانية التعبير عن جميع الأصوات، حتى أكثرها انتقاداً، في مجتمعاتها. ومع ذلك، فإن حرية التعبير لا تسمح بأي حال من الأحوال بالتعليقات التمييزية أو العنصرية التي تقوض كرامة الإنسان.

وكان تعامل النص مع "التطرف" موضوع مناقشة مكثفة واكتسب أهمية خاصة بالنسبة لسويسرا. ونكرر الإعراب عن قلقنا من أن مصطلح "التطرف" بدون كلمة "عنيف" يترك مجالاً لتفسير واسع يمكن استخدامه بشكل تعسفي ضد الأفراد والجماعات الذين يمارسون حريتهم في التعبير والرأي. ولهذا السبب حرصت سويسرا على وضع المصطلح في سياقه بالشكل الكافي وترسيخ حقوق الإنسان في النص. ونود أيضاً التشديد على أن كلمة "التطرف" ينبغي أن تستخدم لوصف الأفعال وليس الأفكار. وفي هذا الصدد، نأسف لأن القرار لا يتضمن إشارات إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المعارضة السلمية لسياسة الحكومة أو الدعوة إلى معالجة تغير المناخ أو فضح الفساد على أنها "تطرف".

وكما هو الحال دائما، تتوقع الولايات المتحدة أن يعمل مجلس الأمن بدأب لضمان التصدي للأعمال التي تهدد السلم والأمن بطريقة تدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لا يمكننا أن نعزز التسامح حقا - وهو الهدف المشترك لهذا القرار - إلا من خلال احترام حقوق الإنسان الأساسية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): خلال الأسابيع القليلة الماضية، انخرطنا مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن مع القائمين بالصياغة في حوار بناء وبروح من الانفتاح والتوافق. ويسرنا أن تلك المناقشات أنتجت نصا يمكن اعتماده بتوافق الآراء اليوم، ونشكر الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة على جهودهما الدؤوبة لتحقيق تلك الغاية.

في هذا اليوم، من المهم أيضا أن نسلط الضوء على أن شبكة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيكل بناء السلام يحظيان بقبول عالمي في التصدي للعنف الناجم عن التحريض وخطاب الكراهية، سواء كان ذلك على أساس الدين أو المعتقد، أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية، أو الأصل الإثني، أو العرق، أو غير ذلك من أشكال الهوية. إن الحق في حرية التعبير يكتسي أهمية حاسمة، ومن واجبنا الجماعي التصدي لأي محاولات تسعى لتقييد ممارسة هذا الحق. وتؤمن مالطة إيمانا راسخا بأن النهج المتعددة الجوانب والتحويلية المراعية للمنظور الجنساني هي الأكثر فعالية في التصدي لأشكال التمييز والتحريض على الكراهية المتعددة، والمتداخلة في كثير من الأحيان.

وعلاوة على ذلك، فإن مالطة ملتزمة بضمان عدم استخدام المرأة ولا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كأداة في نهج مكافحة الإرهاب والأمن الوطني. ومن هذا المنطلق، تفسر مالطة مصطلح "التطرف" على أنه يشير إلى التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب - وهو أمر هام لعدم التعدي على حقوق الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية،

لقد ركزت الأمم المتحدة لسنوات وبشكل مناسب على معالجة التطرف العنيف، بما في ذلك في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف والالتزامات الحالية التي تعهدت بها الدول الأعضاء لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وفي سياق هذه الجهود، كان مجلس الأمن واضحا أيضا في وجوب حماية الآراء والمعتقدات، حتى وإن وصفت بأنها "متطرفة"، وينبغي للدول أن تسعى إلى التصدي لأعمال التطرف العنيف التي تهدد السلم والأمن. ولا ترى الولايات المتحدة أن هذا القرار يغير ذلك التركيز. بل إن نص القرار، في مناقشته المتكررة لمصطلح "التطرف" في سياق النزاع المسلح والعنف، لا يزال يميز بين "التطرف" و"التطرف العنيف".

وكان من المهم بالنسبة لنا أن يؤكد هذا القرار من جديد الدور الحيوي لقيادة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وإسهامها في منع انتشار التعصب والتحريض على الكراهية. كما كفنا أن يشدد هذا القرار على وجوب مكافحة التطرف بطريقة تتسق مع القانون الدولي المعمول به. ويجب على الدول أن تحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان وتحميها بقوة، بما في ذلك حرية التعبير والدين، حتى في الوقت الذي تعزز فيه التسامح وتتصدى لأيديولوجيات بغيضة حقا.

إن قمع حقوق الإنسان يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لرؤية السلام والأمن التي نسعى نحن، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، إلى النهوض بها. والحد بدون مبرر من ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بذريعة مكافحة التطرف يقوض تلك الحقوق والحريات العالمية.

وتقف الولايات المتحدة مع أعضاء المجلس المتفقين في الرأي في الالتزام بكفالة عدم إساءة استخدام هذا القرار لتبرير قمع المدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم الموسع، أو أي انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان. وعلى نحو ما أقر المجلس سابقا، نرحب باهتمام المجتمع المدني بكفالة عدم قبول "التطرف" أبدا، إن لم يكن مقترنا بالعنف، كمبرر لتقييد حقوق الإنسان أو الحريات الأساسية. وفي الواقع، لا يوجد في هذا القرار ما يقصد به تفسير

نشدد على مسؤولية جميع الدول الأعضاء عن تعزيز وحماية ودعم كامل نطاق حقوق الإنسان في جميع السياقات. ونرفض بشدة اتخاذ أي إجراءات باسم منع أو مكافحة الإرهاب أو التطرف العنيف أو التطرف على نطاق أوسع تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية الدين أو المعتقد، والتعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع، والخصوصية، وحرية التنقل، وحظر التمييز.

ويشدد وفد بلدي على أنه لم يرد في القرار ما يمكن قراءته أو تفسيره، ناهيك عن الاستناد إليه، للحد من الممارسة الحرة للحريات الفردية أو لتقييدها أو لفرض شروط عليها.

السيد بيرييس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تقدر إكوادور العمل الذي أنجزه وفدا دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة خلال المفاوضات بشأن القرار 2686 (2023).

رفعت الجلسة الساعة 13/05